المحاضرة الاولى التطور السياسي وبناء الدولة (1957 - الحاضر)

المدرس المساعد: نور الهدى رياض ايوب
Noorriyadh93@uomustansiriyah.edu.iq

يمثل التاريخ السياسي لماليزيا الحديثة نموذجاً فريداً في دراسة نظم الحكم وإدارة التعددية الإثنية. فلم يكن بناء الدولة في ماليزيا مجرد عملية انتقال سلطة من الاستعمار البريطاني إلى النخبة المحلية، بل كان عملية "هندسة سياسية" معقدة صاغت عقداً اجتماعياً استثنائياً يسعى للموازنة بين الحقوق التاريخية للسكان الأصليين والمصالح الاقتصادية للأقليات المهاجرة.

المحور الأول: مرحلة التأسيس والهوية السياسية وصناعة العقد الاجتماعي(1963 - 1957)

.1إعلان الاستقلال (Merdeka) ومفهوم "الصفقة التاريخية"

في 31 أغسطس 1957، نالت شبه جزيرة ملايو (Malaya) استقلالها بقيادة تنكو عبد الرحمن، أول رئيس وزراء للدولة. لم يكن هذا الاستقلال وليد ثورة مسلحة، بل جاء نتيجة مفاوضات سياسية قادها تحالف ثلاثي عُرف بـ "حزب التحالف(Alliance Party) "، والذي ضم:

- **المنظمة الوطنية للملايو المتحدين :(UMNO) الممثلة للأغلبية الملايوية.**
- **الجمعية الصينية الماليزية :(MCA) الممثلة للنخبة الاقتصادية الصينية.**
- **المؤتمر الهندي الماليزي :(MIC) الممثل للجالية الهندية.**

تأسست الدولة على ما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ "الصفقة التاريخية (The Historic Bargain) " أو العقد الاجتماعي غير المكتوب، والذي تم تقنينه لاحقاً في الدستور (خاصة المادة 153). قادت هذه الصفقة إلى معادلة دقيقة:

معادلة العقد الاجتماعي الماليزي :يمنح الملايو والسكان الأصليون (البوميبوترا) "الريادة السياسية" والاعتراف بالوضع الخاص لثقافتهم ودينهم ولغتهم، مقابل منح الأقليات الصينية والهنود "المواطنة الكاملة" والحق في الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية واللغوية وحرية النشاط الاقتصادي.

.2مشروع ماليزيا الكبرى (1963) والانفصال السنغافوري(1965)

في عام 1963، توسع الكيان السياسي ليتحول من "اتحاد ملايو" إلى "اتحاد ماليزيا "بضم مستعمرات بريطانية سابقة وهي: صباح، ساراواك، وسنغافورة.

- **الدوافع :واجه المشروع معارضة إقليمية شرسة عُرفت بـ "المواجهة الإندونيسية " (Konfrontasi)بقيادة الرئيس أحمد سوكارنو الذي اعتبر الاتحاد مشروعاً استعمارياً جديداً.**
- **الأزمة والانفصال :لم يستمر هذا الاتحاد طويلاً؛ ففي عام 1965 تم طرد سنغافورة (بقيادة لي كوان يو) من الاتحاد. يعود السبب الجوهري إلى الصدام الإيديولوجي والعرقي بين مفهوم سينغافورة القائم على "ماليزيا للماليزيين" (المساواة المطلقة دون امتيازات عرقية)، ومفهوم كوالالمبور المتمسك بالخصوصية السياسية للملايو، مما هدد بتفجير ديموغرافي وسياسي لصالح الصينيين.**

المحور الثاني: المنعطف التاريخي: أحداث 13 مايو 1969 وإعادة صياغة الدولة

.1أزمة انتخابات 1969 وتفكك السلم الأهلي

تعتبر أحداث 13 مايو 1969 الأخطر في تاريخ ماليزيا الحديث. فبعد انتخابات برلمانية شهدت تراجعاً حاداً لحزب التحالف الحاكم وصعود الأحزاب المعارضة ذات الأغلبية الصينية، خرجت مسيرات احتفالية استفزازية في شوارع كوالالمبور، جابهتها مسيرات مضادة من الملايو. تحول التوتر الديموغرافي والاقتصادي الكامن إلى أعمال عنف عرقية دامية أسفرت عن مئات القتلى والجرحى.

.2تدابير الطوارئ والتحول الهيكلي في نظام الحكم

أدت الأزمة إلى تغيير جذري في شكل الدولة وإدارة الحكم:

- **تعليق الحياة الديمقراطية :أُعلنت حالة الطوارئ، وعُلّق البرلمان، وتولى إدارة البلاد "المجلس الوطني للعمليات (MAGERAN) "بقيادة عبد الرزاق حسين (الذي أصبح رئيس الوزراء الثاني).**
- **إقرار الأيديولوجية الوطنية :(Rukunegara) صياغة خمسة مبادئ وطنية ملزمة لتحقيق الوحدة (الإيمان بالله، الولاء للملك والوطن، سمو الدستور، سيادة القانون، والأخلاق والسلوك القويم).**
- **إعادة هيكلة التحالف السياسي :استُبدل "حزب التحالف" الضيق بائتلاف أوسع وأكثر إحكاماً هو "الجبهة الوطنية(Barisan Nasional - BN) "، مما أتاح احتواء قوى معارضة إضافية تحت مظلة حكومية واحدة تضمن الهيمنة السياسية للملايو بشكل غير قابل للتحدي.**

المحور الثالث: العهد المهاتيري الأول (1981 - 2003): الاستقرار الاستبدادي والدولة التنموية

.1مركزية السلطة وتراجع الديمقراطية التعددية

بتولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء عام 1981، دخلت ماليزيا حقبة "الدولة التنموية السلطوية" أو ما يسميه علماء السياسة بـ "الديمقراطية شبه الليبرالية .(Semi-Democracy) "اتسمت هذه الفترة بـ:

- **إضعاف المؤسسات الدستورية :تقليص نفوذ القضاء والصلاحيات السياسية للملوك التقليديين لصالح السلطة التنفيذية (مكتب رئيس الوزراء).**
- **تفعيل القوانين المقيدة للحريات :الاستخدام المكثف لـ "قانون الأمن الداخلي (ISA) "الذي يسمح بالاعتقال الإداري دون محاكمة، كما حدث في "عملية لالانغ (Operation Lalang) "عام 1987 لاعتقال المعارضين السياسيين والناشطين.**

.2سياسة "التوجه نحو الشرق" وبناء الشرعية التنموية

استعاض مهاتير عن الديمقراطية الغربية ببناء "شرعية الإنجاز والتنمية". أطلق سياسة التوجه نحو الشرق (Look East Policy) لمحاكاة الانضباط الصناعي لليابان وكوريا الجنوبية، وصاغ "رؤية 2020 "لتحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة. تحول الحزب الحاكم (UMNO) في عهده إلى آلة سياسية واقتصادية ضخمة تسيطر على مفاصل الدولة من خلال شبكات رعاية وزبائنية سياسية مرتبطة بالمشاريع القومية الكبرى.

.3أزمة 1998 ونشوء حركة الإصلاح(Reformasi)

أحدثت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 شرخاً عميقاً داخل النخبة الحاكمة، تجسد في الصدام الشهير بين مهاتير ونائبه ووزير ماليته أنور إبراهيم .أدى عزل أنور وسجنه عام 1998 إلى ولادة حركة الشارع العفوية .(Reformasi)كانت هذه الحركة النواة الأولى لتشكيل معارضة وطنية عابرة للأعراق، نجحت لأول مرة في كسر احتكار الخطاب السياسي القائم على التخويف العرقي.

المحور الرابع: التحول الديمقراطي والسيولة السياسية المعاصرة (2018 - الحاضر)

.1قضية الصندوق السيادي (1MDB) وسقوط النظام القديم

بعد مغادرة مهاتير، شهدت ماليزيا فترات حكم هادئة نسبياً تحت قيادة عبد الله بدوي ثم نجيب عبد الرزاق .لكن عهد الأخير شهد تفجر أكبر فضيحة فساد مالي وسياسي في تاريخ البلاد ارتبطت بالصندوق السيادي .(1MDB)تسببت الفضيحة في استياء شعبي عارم وتدهور في السمعة الدولية لماليزيا، مما دفع مهاتير محمد للخروج من التقاعد والتحالف مع خصمه التاريخي أنور إبراهيم.

.2زلزال انتخابات 2018 وسقوط الجبهة الوطنية(BN)

في مايو 2018، حقق تحالف المعارضة "تحالف الأمل (Pakatan Harapan) "فوزاً تاريخياً غير مسبوق، منهياً 61 عاماً من الحكم المتواصل للجبهة الوطنية .(BN) عكس هذا الفوز نضوجاً في الوعي السياسي للمواطن الماليزي وقدرة المنظومة الانتخابية على إنتاج تداول سلمي للسلطة رغم التضييق القانوني والإعلامي.

3.أزمة "خطوة شيراتون" والسيولة السياسية الحالية

لم تدم حكومة تحالف الأمل سوى 22 شهراً؛ حيث انهار الائتلاف في فبراير 2020 عبر مؤامرة سياسية عُرفت بـ "خطوة شيراتون(Sheraton Move) "، والتي أدت إلى استقالة مهاتير وصعود حكومات ائتلافية هشة غير منتخبة (حكومة محيي الدين ياسين ثم إسماعيل صبري) مستغلة ظروف جائحة كورونا.

أفرزت انتخابات عام 2022 مشهداً سياسياً معقداً (برلمان معلق)، قاد في نهاية المطاف إلى تدخل ملك البلاد لتشكيل "حكومة وحدة وطنية "برئاسة أنور إبراهيم .يواجه النظام السياسي الحالي تحدي الموازنة بين الحفاظ على استقرار الائتلاف الهجين وصعود تيارات محافظة متشددة) مثل الحزب الإسلامي الماليزي(PAS ، مما يجعل المشهد السياسي المعاصر في ماليزيا مفتوحاً على احتمالات السيولة والتحول المستمر.